العهد الوطني

العهد الوطني؛ أو إقرار الإيمان:

اكتتب فيه أولا جلالة الملك وأهل بيته، في سنة ١٥٨٠؛ ثم أشخاص من كل الرتب في سنة ١٥٨١، بأمر من لوردات المجلس الخاص وقرارات المجمع العام؛ واكتتب فيه ثانية كل صنف من الناس في سنة ١٥٩٠، بأمر جديد من المجلس، بطلب من المجمع العام: مع التزام عام بصون الدين المسيحي الحق وشخص الملك؛ ومعه عزم ووعد، للأسباب المبينة فيما بعد، بصون الدين الحق وجلالة الملك، بحسب الإقرار المذكور آنفا وقوانين البرلمان، اكتتب فيه البارونات والنبلاء والأعيان وأهل البلدات وخدام الإنجيل وعامة الناس، في سنة ١٦٣٨: وأقره المجمع العام سنة ١٦٣٨ و١٦٣٩؛ واكتتب فيه ثانية أشخاص من كل الرتب والمقامات في سنة ١٦٣٩، بأمر من المجلس، بناء على التماس المجمع العام، وبقرار من المجمع العام، صدّق عليه قانون من البرلمان سنة ١٦٤٠: واكتتب فيه الملك تشارلز الثاني في سبي، في ٢٣ يونيو ١٦٥٠، وفي سكون، في ١ يناير ١٦٥١.

أولا ـ إقرار الإيمان لسنة ١٥٨١

نحن، كلنا وكل واحد منا، الموقعين أدناه، نشهد أننا، بعد فحص طويل وواجب لضمائرنا في أمور الدين الحق والدين الباطل، قد صرنا الآن على يقين تام من الحق بكلمة الله وروحه: ولذلك نؤمن بقلوبنا، ونعترف بأفواهنا، ونكتتب بأيدينا، ونؤكد بثبات، أمام الله والعالم كله، أن هذا وحده هو الإيمان والدين المسيحي الحق، المرضي لله والجالب الخلاص للإنسان، الذي أُعلن الآن للعالم، برحمة الله، بالكرازة بالإنجيل المبارك؛ والذي تقبله وتؤمن به وتدافع عنه كنائس وممالك كثيرة شتى مشهورة، ولكن قبل كل شيء كنيسة اسكتلندا وجلالة الملك والطبقات الثلاث في هذه المملكة، بصفته حق الله الأزلي والأساس الوحيد لخلاصنا؛ كما هو مبين على وجه أخص في إقرار إيماننا، الذي ثبتته قوانين شتى للبرلمانات وأكدته علانية، والذي جاهر به جهرا منذ زمن طويل جلالة الملك وجسم هذه المملكة كله، في المدن والأرياف على السواء. وهذا الإقرار وهذه الصورة للدين نوافق عليهما طوعا بضميرنا في جميع نقاطهما، بصفتهما حق الله ويقينه الذي لا ريب فيه، المؤسس على كلمته المكتوبة وحدها. ولذلك نمقت ونرذل كل دين وتعليم مخالف؛ ولكن قبل كل شيء كل صنف من البابوية، في جملتها وفي بنودها الخاصة، كما هي الآن مدانة ومفنَّدة بكلمة الله وبكنيسة اسكتلندا. وعلى الخصوص نرذل ونرفض السلطة المغتصبة لذلك الضد للمسيح الروماني على كتب الله المقدسة، وعلى الكنيسة، والحاكم المدني، وضمائر الناس؛ وكل شرائعه المستبدة الموضوعة في الأمور المباحة خلافا لحريتنا المسيحية؛ وتعليمه الضال ضد كفاية الكلمة المكتوبة، وكمال الناموس، ووظيفة المسيح، وإنجيله المبارك؛ وتعليمه الفاسد في شأن الخطية الأصلية، وعجزنا الطبيعي وتمردنا على ناموس الله، وتبريرنا بالإيمان وحده، وتقديسنا الناقص وطاعتنا الناقصة للناموس؛ وطبيعة الأسرار المقدسة وعددها واستعمالها؛ وأسراره الخمسة الدعيّة، بكل طقوسها ورسومها وتعليمها الباطل، المضافة إلى إجراء الأسرار الحقيقية بغير كلمة الله؛ وحكمه القاسي على الأطفال الذين يرحلون بغير السر؛ وقوله بالضرورة المطلقة للمعمودية؛ ورأيه التجديفي في الاستحالة الجوهرية، أو الحضور الحقيقي لجسد المسيح في العناصر، وفي أن الأشرار، أو أجساد الناس، يتناولونه؛ وإعفاءاته من الأيمان المهيبة، وتحليله الحنث، وإباحته درجات الزواج المحرمة في الكلمة؛ وقسوته على المطلَّق البريء؛ وقداسه الشيطاني؛ وكهنوته التجديفي؛ وذبيحته الدنسة عن خطايا الأموات والأحياء؛ وإعلانه قداسة البشر؛ ودعاء الملائكة أو القديسين الراقدين، وعبادة الصور والذخائر والصلبان؛ وتكريس الكنائس والمذابح والأيام؛ والنذور للمخلوقات؛ ومطهره، والصلوات لأجل الأموات؛ والصلاة أو الكلام بلسان غريب، مع مواكبه وابتهالاته التجديفية، وكثرة شفعائه أو وسطائه؛ ورهبناته

الكثيرة، والاعتراف في الأذن؛ وتوبته اليائسة غير الأكيدة؛ وإيمانه العام المرتاب؛ وتكفير الناس عن خطاياهم؛ وتبريره بالأعمال، و*opus operatum*، وأعمال الفضل الزائدة على الواجب، والاستحقاقات، والغفرانات، والحج إلى المزارات، والمحطات؛ وماءه المقدس، وتعميد الأجراس، وتعزيم الأرواح، والتصليب، ورسم إشارة الصليب، والدهن بالزيت، والتعزيم، وتقديس مخلوقات الله الصالحة، مع الرأي الخرافي المقترن بذلك؛ ومُلكه الدنيوي وهرميته الشريرة؛ ونذوره المهيبة الثلاثة، مع كل حليقي الرؤوس من أتباعه من شتى الأصناف؛ وقراراته الضالة الدموية الصادرة في ترنت، مع كل المكتتبين في ذلك الحلف القاسي الدموي المتآمر على كنيسة الله أو المستحسنين له. وأخيرا نرذل كل رموزه الباطلة وطقوسه وعلاماته وتقاليده المدخلة في الكنيسة بغير كلمة الله أو خلافا لها، وخلافا لتعليم هذه الكنيسة المصلَحة الحقيقية؛ التي ننضم إليها طوعا، في التعليم والإيمان والدين والتأديب واستعمال الأسرار المقدسة، أعضاء أحياء فيها في المسيح رأسنا: واعدين ومقسمين، بالاسم العظيم للرب إلهنا، أن نثبت على طاعة تعليم هذه الكنيسة وتأديبها، وأن ندافع عنها، بحسب دعوتنا وطاقتنا، كل أيام حياتنا؛ تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في القانون، وخطر الجسد والنفس كليهما في يوم دينونة الله الرهيب.

ولما كان الشيطان، وذلك الضد للمسيح الروماني، يغريان كثيرين بأن يعدوا ويقسموا ويكتتبوا ويستعملوا الأسرار المقدسة في الكنيسة إلى حين، خداعا، خلافا لضمائرهم؛ قاصدين بذلك أولا، تحت ستار الدين الظاهر، أن يفسدوا دين الله الحق داخل الكنيسة ويقوضوه سرا؛ ثم، متى سمح الوقت، أن يصيروا أعداء له ومضطهدين علانية، على رجاء باطل بإعفاء البابا، المخترع خلافا لكلمة الله، لمزيد خزيه ولدينونتهم المضاعفة في يوم الرب يسوع: فنحن لذلك، إذ نريد أن ننفي كل شبهة من الرياء ومن مثل هذا الغش نحو الله وكنيسته، نشهد، ونستشهد فاحص كل القلوب، أن عقولنا وقلوبنا توافق تمام الموافقة إقرارنا هذا ووعدنا وقسمنا واكتتابنا: حتى إنه لا يحركنا أي اعتبار دنيوي، بل نحن مقتنعون في ضميرنا وحده، بمعرفة دين الله الحق ومحبته، المطبوعتين في قلوبنا بالروح القدس، كما سنجيبه في اليوم الذي تُكشف فيه خفايا كل القلوب.

ولأننا ندرك أن هدوء ديننا وكنيستنا واستقرارهما يتوقفان على سلامة جلالة الملك وحسن سيرته، بصفته أداة معزية من رحمة الله، ممنوحة لهذه البلاد لصون كنيسته وإجراء العدل بيننا؛ فإننا نشهد ونعد بقلوبنا، تحت القسم والتوقيع والعقوبات عينها، أن ندافع عن شخصه وسلطانه بأموالنا وأجسادنا وأرواحنا، في الدفاع عن إنجيل المسيح، وعن حريات بلادنا، وعن إجراء العدل ومعاقبة الإثم، في وجه كل الأعداء داخل هذه المملكة أو خارجها، كما نرجو أن يكون إلهنا لنا مدافعا قويا رحيما في يوم موتنا ومجيء ربنا يسوع المسيح؛ الذي له، مع الآب والروح القدس، كل كرامة ومجد إلى الأبد.

ثانيا ـ قوانين البرلمان

وكذلك فإن قوانين كثيرة للبرلمان لا تكتفي بأن تلغي وتبطل وتنقض على وجه العموم كل القوانين والشرائع والقرارات والدساتير والقواعد المدنية أو البلدية، مع كل ما سواها من الأحكام والعقوبات المعمول بها، أيا كانت، مما وُضع إضرارا بالدين الحق ومعتنقيه؛ أو بالكنيسة الحقيقية وتأديبها وولايتها وحريتها؛ أو تأييدا لعبادة الأوثان والخرافة، أو للكنيسة البابوية: كالقانون ٣، القانون ٣١، البرلمان ١؛ القانون ٢٣، البرلمان ١١؛ القانون ١١٤، البرلمان ١٢، للملك جيمس السادس، لكي تُقمع البابوية والخرافة قمعا تاما، بحسب مقصد قوانين البرلمان، المكررة في القانون الخامس، البرلمان ٢٠، للملك جيمس السادس. ولهذه الغاية ترسم أن يعاقَب كل البابويين والكهنة بعقوبات مدنية وكنسية كثيرة، بصفتهم خصوما لدين الله الحق، المكروز به والمثبت بالقانون في هذه المملكة، القانون ٢٤، البرلمان ١١، للملك جيمس السادس؛ وبصفتهم أعداء مشتركين لكل حكم مسيحي، القانون ١٨، البرلمان ١٦، للملك جيمس السادس؛ وبصفتهم متمردين على سلطان مولانا الملك ومقاومين له، القانون ٤٧، البرلمان ٣، للملك جيمس السادس؛ وبصفتهم

عبدة أوثان، القانون ١٠٤، البرلمان ٧، للملك جيمس السادس. بل إنها أيضا، على وجه الخصوص، زيادة على إقرار الإيمان وفوقه، تلغي سلطة البابا وولايته وتدينهما، نافية إياهما من هذه البلاد، وترسم أن يعاقَب مؤيدوهما، القانون ٢، البرلمان ١؛ القانون ٥١، البرلمان ٣؛ القانون ١٠٦، البرلمان ٧؛ القانون ١١٤، البرلمان ١٢، للملك جيمس السادس: وتدين تعليم البابا الضال، أو أي تعليم ضال آخر مخالف لأي بند من بنود الدين الحق المسيحي، المكروز به علانية والمثبت بالقانون في هذه المملكة؛ وترسم أن يعاقَب ناشرو الكتب أو المناشير، أو الرسائل أو الكتابات التي من هذا القبيل، ومؤلفوها، القانون ٤٦، البرلمان ٣؛ القانون ١٠٦، البرلمان ٧؛ القانون ٢٤، البرلمان ١١، للملك جيمس السادس: وتدين كل معمودية بحسب كنيسة البابا، وعبادة الأوثان التي في القداس؛ وترسم أن يعاقَب، بلا أي استثناء ولا تقييد، كل الذين يقيمون القداس، والذين يسمعونه طوعا، والذين يتسترون عليه، ومؤيدو الكهنة واليسوعيين والبابويين المتآمرين والمتسترون عليهم، القانون ٥، البرلمان ١؛ القانون ١٢٠، البرلمان ١٢؛ القانون ١٦٤، البرلمان ١٣؛ القانون ١٩٣، البرلمان ١٤؛ القانون ١، البرلمان ١٩؛ القانون ٥، البرلمان ٢٠، للملك جيمس السادس: وتدين كل الكتب والكتابات الضالة التي تحوي تعليما ضالا ضد الدين المعتنَق في الوقت الحاضر، أو تحوي طقوسا ورسوما بابوية خرافية، يُخدع بها الشعب خداعا عظيما؛ وترسم أن يعاقَب الذين يجلبونها إلى المملكة، القانون ٢٥، البرلمان ١١، للملك جيمس السادس: وتدين آثار عبادة الأوثان الماضية وحثالتها، كالذهاب إلى الصلبان، وحفظ أعياد القديسين، وسائر ما يشبهها من الطقوس الخرافية البابوية، مما فيه إهانة لله، واستخفاف بالدين الحق، وتغذية لضلال عظيم بين الشعب؛ وترسم أن يعاقَب الذين يمارسونها، عند المخالفة الثانية، بصفتهم عبدة أوثان، القانون ١٠٤، البرلمان ٧، للملك جيمس السادس.

وكذلك فإن قوانين كثيرة للبرلمان قد وُضعت لصون دين الله الحق المسيحي ونقاوته، في التعليم والأسرار في كنيسة الله الحقيقية، ولصون حريتها وامتيازها في مجامعها الوطنية والإقليمية، ومشيخاتها ومجالسها الكنسية، ولصون حكمها وتأديبها وولايتها؛ على نحو ما كانت نقاوة الدين تلك وحرية الكنيسة تلك تُستعمل ويُجاهر بها وتُمارس ويُكرز بها ويُعترف بها، بحسب إصلاح الدين في هذه المملكة: مثال ذلك القانون ٩٩، البرلمان ٧؛ القانون ٢٣، البرلمان ١١؛ القانون ١١٤، البرلمان ١٢؛ القانون ١٦٠، البرلمان ١٣، للملك جيمس السادس، المصدق عليها بالقانون ٤ للملك تشارلز. حتى إن القانون ٦، البرلمان ١، والقانون ٦٨، البرلمان ٦، للملك جيمس السادس، في سنة الرب ١٥٧٩، يعلنان أن خدام الإنجيل المبارك، الذين أقامهم الله برحمته أو سيقيمهم فيما بعد، ممن يتفقون مع الذين كانوا أحياء حينئذ في التعليم وفي إجراء الأسرار؛ والشعب الذي كان يعترف بالمسيح كما كان مقدَّما حينئذ في الإنجيل، ويشترك في الأسرار المقدسة (كما كانت تُجرى في الوقت الحاضر في الكنائس المصلَحة في هذه المملكة) بحسب إقرار الإيمان، هم كنيسة المسيح يسوع الحقيقية المقدسة في هذه المملكة. ويقضي ويعلن أن جميع الذين، وكل واحد منهم، إما يناقضون كلمة الإنجيل المقبولة والمعتمدة كما تعبر عنها على وجه أخص بنود إقرار الإيمان، المجاهر به في البرلمان في سنة الرب ١٥٦٠، والمبين أيضا في البرلمان الأول للملك جيمس السادس، والمصدق عليه في هذا البرلمان الحاضر؛ وإما يرفضون إجراء الأسرار المقدسة كما كانت تُجرى حينئذ؛ ليسوا أعضاء في الكنيسة المذكورة في هذه المملكة وفي الدين الحق المعتنَق في الوقت الحاضر، ما داموا منفصلين هكذا عن شركة جسد المسيح. والقانون التالي، ٦٩، البرلمان ٦، للملك جيمس السادس، يعلن أنه لا صورة أخرى للكنيسة ولا صورة أخرى للدين سوى ما كان في ذلك الوقت الحاضر، بنعمة الله، مثبتا في هذه المملكة: «الذي يُدعى لذلك دائما دين الله الحق، ودين المسيح الحق، والدين الحق المسيحي، ودينا كاملا»؛ وهو الذي يلزم كلَّ من في هذه المملكة، بقوانين كثيرة للبرلمان، أن يجاهروا به، وأن يكتتبوا في بنوده، أي إقرار الإيمان، وأن يرجعوا عن كل تعليم وضلال مخالف لأي من البنود المذكورة، القانونان ٤ و٩، البرلمان ١؛ القوانين ٤٥، ٤٦، ٤٧، البرلمان ٣؛ القانون ٧١، البرلمان ٦؛ القانون ١٠٦، البرلمان ٧؛ القانون ٢٤، البرلمان ١١؛ القانون ١٢٣، البرلمان ١٢؛ القانونان ١٩٤ و١٩٧، البرلمان ١٤، للملك جيمس السادس. ومن جهة، يُؤمر كل الحكام وقضاة المقاطعات وغيرهم بأن يبحثوا عن كل المخالفين ويقبضوا عليهم ويعاقبوهم: مثال ذلك القانون ٥، البرلمان ١؛ القانون ١٠٤، البرلمان ٧؛ القانون ٢٥، البرلمان ١١، للملك جيمس

السادس؛ وذلك على الرغم من أي تراخيص من جلالة الملك بخلاف ذلك، فإنها ملغاة ومعلنة عديمة كل قوة، بقدر ما تفضي بأي وجه إلى الإضرار بتنفيذ قوانين البرلمان ضد البابويين وخصوم الدين الحق وإلى تعطيله، القانون ١٠٦، البرلمان ٧، للملك جيمس السادس. ومن جهة أخرى، في القانون ٤٧، البرلمان ٣، للملك جيمس السادس، يُعلن ويُرسم، نظرا إلى أن قضية دين الله الحق وسلطان سموه مقترنان اقترانا شديدا حتى إن ضرر أحدهما مشترك بينهما، أنه لا يُحسب أحد من رعايا مولانا الملك ولا من رعايا سلطانه الأوفياء الأمناء، بل يكون مستوجبا العقاب بصفته متمردا عليه ومقاوما له، من لا يقدم إقراره ولا يجاهر بالدين الحق المذكور: وأن الذين يقدمون إقرار إيمانهم ثانية بعد أن ارتدوا، يعدون بأن يثبتوا عليه من الآن فصاعدا، وأن يحفظوا سلطان مولانا الملك، وأن يقووا بكل طاقتهم الكارزين الحقيقيين بدين المسيح والمعتنقين له ويعينوهم ويسندوهم في وجه أي أعداء له ومقاومين؛ ولا سيما في وجه كل الذين، من أي أمة أو حال أو درجة كانوا، قد تحالفوا أو التزموا، أو أعانوا أو يعينون، على الدفع بقرارات مجمع ترنت القاسية وتنفيذها، المضادة للكارزين بكلمة الله والمعتنقين الحقيقيين لها؛ وهذا مكرر، كلمة كلمة، في مواد الصلح في بيرث، المؤرخة ٢٣ فبراير ١٥٧٢، التي أقرها البرلمان في آخر أبريل ١٥٧٣، وصُدّق عليها في برلمان سنة ١٥٧٨، وأُشير إليها في القانون ١٢٣، البرلمان ١٢، للملك جيمس السادس؛ مع هذه الزيادة: «أنهم ملزمون بمقاومة كل الفتن الخائنة والعداوات المثارة ضد الدين الحق وجلالة الملك والمعتنقين الحقيقيين».

وكذلك فإن كل الرعايا ملزمون بأن يحفظوا شخص جلالة الملك الملكي وسلطانه، وسلطان البرلمانات، الذي بدونه لا يمكن أن تُسن قوانين ولا أن تقوم محاكم شرعية، القانونان ١٣٠ و١٣١، البرلمان ٨، للملك جيمس السادس، وحريات الرعايا، الذين ينبغي أن يعيشوا ويُحكموا بقوانين الملك وحدها، أي القوانين العامة لهذه المملكة ولا شيء سواها، القانون ٤٨، البرلمان ٣، للملك جيمس الأول؛ القانون ٧٩، البرلمان ٦، للملك جيمس الرابع؛ المكررة في القانون ١٣١، البرلمان ٨، للملك جيمس السادس؛ وهي التي، لو غُيرت وانتُقصت، «كما تعلن اللجنة في شأن اتحاد مملكتي اسكتلندا وإنجلترا، وهي القانون الوحيد للبرلمان ١٧ للملك جيمس السادس»، لنتج عن ذلك اضطراب لا تبقى معه هذه المملكة ملكية حرة: لأنه بالقوانين الأساسية لهذه المملكة وامتيازاتها القديمة ووظائفها وحرياتها، لم يُحفظ فقط السلطان الأميري لسلالة جلالته الملكية طوال هذه القرون الكثيرة، بل صينت أيضا طمأنينة الشعب في أراضيهم ومداخيلهم وحقوقهم ووظائفهم وحرياتهم ومراتبهم. ولذلك، لحفظ الدين الحق المذكور وقوانين هذه المملكة وحرياتها، قد شُرع بالقانون ٨، البرلمان ١، المكرر في القانون ٩٩، البرلمان ٧، والمصدق عليه في القانون ٢٣، البرلمان ١١، وفي القانون ١١٤ للملك جيمس السادس، وفي القانون ٤ للملك تشارلز: «أن كل الملوك والأمراء، عند تتويجهم وتسلمهم سلطانهم الأميري، يقطعون وعدهم الأمين بقسمهم المهيب، في حضرة الله الأزلي، أنهم طوال كل مدة حياتهم يخدمون الله الأزلي نفسه، بكل طاقتهم، كما طلب في كلمته الكلية القداسة، المتضمنة في العهد القديم والعهد الجديد؛ وبحسب الكلمة نفسها يحفظون دين المسيح يسوع الحق، والكرازة بكلمته المقدسة، والإجراء الواجب المستقيم للأسرار المقبولة الآن والمكروز بها في هذه المملكة (بحسب إقرار الإيمان الذي يسبق مباشرة)، ويبطلون كل دين باطل مخالف له ويقاومونه؛ ويحكمون الشعب الموكول إلى رعايتهم بحسب مشيئة الله ووصيته المعلنتين في كلمته المذكورة آنفا، وبحسب القوانين والدساتير المحمودة المقبولة في هذه المملكة، غير المخالفة في شيء لمشيئة الله الأزلي المذكورة؛ ويوفرون، بكل طاقتهم، لكنيسة الله ولكل الشعب المسيحي سلاما حقيقيا كاملا في كل الأزمنة الآتية: وأنهم يحرصون على أن يستأصلوا من ملكهم كل الهراطقة وأعداء عبادة الله الحقيقية الذين تدينهم كنيسة الله الحقيقية بالجرائم المذكورة آنفا». وهذا ما راعاه أيضا جلالته عند تتويجه في أدنبرة سنة ١٦٣٣، كما يُرى في ترتيب التتويج. وطاعة لوصية الله، وعلى حسب ما جرى عليه الأتقياء في الأزمنة الماضية، وعلى المثال المحمود لأسلافنا الأفاضل المتدينين، ولكثيرين ممن لا يزالون أحياء بيننا، وهو ما أجازه أيضا قرار من المجلس يأمر رعايا جلالته من كل الرتب بأن يعقدوا التزاما عاما ويكتتبوا فيه، لسببين: أحدهما الدفاع عن الدين الحق كما كان مصلَحا حينئذ، وكما هو معبَّر عنه في إقرار الإيمان المكتوب أعلاه، وفي إقرار سابق أوسع منه، ثبتته قرارات شتى لمجامع عامة شرعية وقوانين للبرلمانات، وإليه يحيل ذاك، وهو مشروح في تعاليم مسيحية عامة؛ وهو الذي كُرز به وجوهر به سنين كثيرة، ببركة السماء، في هذه

الكنيسة وهذه المملكة، بصفته حق الله الذي لا ريب فيه، المؤسس على كلمته المكتوبة وحدها. والسبب الآخر صون جلالة الملك، شخصه ومقامه؛ إذ كانت عبادة الله الحقيقية وسلطان الملك مقترنين اقترانا وثيقا حتى كان لهما الأصدقاء أنفسهم والأعداء المشتركون أنفسهم، وكانا يقومان معا ويسقطان معا. وأخيرا، إذ نحن مقتنعون في عقولنا ومعترفون بأفواهنا بأن الأجيال الحاضرة والآتية في هذه البلاد ملزمة بأن تحفظ القسم الوطني والاكتتاب المذكورين آنفا مصونين من كل نقض.

ثالثا ـ عهد سنة ١٦٣٨

نحن النبلاء والبارونات والأعيان وأهل البلدات وخدام الإنجيل وعامة الناس الموقعين أدناه، إذ نتأمل، في مناسبات شتى سابقة، ولا سيما في هذا الوقت، الخطر المحدق بالدين المصلَح الحق، وبكرامة الملك، وبسلام المملكة العام، من جراء المحدثات والشرور الكثيرة المتضمنة إجمالا، والمذكورة تفصيلا، في التماساتنا وشكاوانا واحتجاجاتنا الأخيرة؛ نجاهر بهذا، ونعلن بمهابة أمام الله وملائكته والعالم، أننا بكل قلوبنا نوافق، ونعزم كل أيام حياتنا أن نتمسك بثبات بالدين الحق المذكور آنفا وندافع عنه، وأن نسعى (ممتنعين عن ممارسة كل المستجدات المدخلة من قبل في أمور عبادة الله، وعن استحسان مفاسد الحكم العام للكنيسة، أو الوظائف المدنية وسلطة رجال الكنيسة، حتى تُفحص وتُقبل في مجامع حرة وفي البرلمان) بكل الوسائل المشروعة، إلى استرداد نقاوة الإنجيل وحريته، كما كان مثبتا ومعتنَقا قبل المستجدات المذكورة آنفا. ولأننا، بعد الفحص الواجب، ندرك بوضوح، ونؤمن بلا أدنى شك، أن المحدثات والشرور المتضمنة في التماساتنا وشكاوانا واحتجاجاتنا لا سند لها من كلمة الله، وأنها مخالفة لبنود الإقرارات المذكورة آنفا، ولقصد مصلحي الدين المباركين في هذه البلاد ومعناهم، ولقوانين البرلمان المكتوبة أعلاه، وأنها تنزع ظاهرا إلى إعادة إقامة الدين البابوي والطغيان البابوي، وإلى هدم الدين المصلَح الحق وخرابه، وهدم حرياتنا وقوانيننا وأملاكنا؛ فإننا نعلن أيضا أن الإقرارات المذكورة آنفا يجب أن تُفسَّر، وينبغي أن تُفهم، على أنها تشمل المستجدات والشرور المذكورة آنفا، كما لو كان كل واحد منها قد نُص عليه صراحة في الإقرارات المذكورة آنفا؛ وأننا ملزمون بأن نرذلها ونمقتها، في جملة سائر بنود البابوية الخاصة التي جُحدت فيها. ولذلك، عن معرفة بواجبنا نحو الله ونحو ملكنا وبلادنا وشعور به في ضمائرنا، بغير أي اعتبار أو إغراء دنيوي، بقدر ما يسمح به الضعف البشري، راغبين لهذه الغاية في قدر أوفر من نعمة الله، نعد ونقسم، بالاسم العظيم للرب إلهنا، أن نثبت على المجاهرة بالدين المذكور آنفا وطاعته؛ وأن ندافع عنه، ونقاوم كل هذه الضلالات والمفاسد المخالفة، بحسب دعوتنا وبكل القوة التي وضعها الله في أيدينا، كل أيام حياتنا.

وعلى المنوال نفسه، وبالقلب نفسه، نعلن أمام الله والناس أنه ليس لنا نية ولا رغبة في أن نحاول شيئا مما قد يؤول إلى إهانة الله، أو إلى الانتقاص من عظمة الملك وسلطانه؛ بل على العكس نعد ونقسم أننا، بكل طاقتنا، بأموالنا وأرواحنا، سنقف للدفاع عن عاهلنا المهيب، جلالة الملك، شخصه وسلطانه، في الدفاع عن الدين الحق المذكور آنفا وحريات المملكة وقوانينها وفي حفظها؛ وكذلك للدفاع والعون المتبادلين، كل واحد منا للآخرين، في القضية نفسها، قضية صون الدين الحق وسلطان جلالته، بأفضل مشورتنا، وبأجسادنا وأموالنا وكل طاقتنا، في وجه كل صنف من الناس أيا كانوا؛ حتى إن كل ما يُصنع بأصغرنا لأجل تلك القضية يُحسب مصنوعا بنا جميعا عموما وبكل واحد منا خصوصا. وأننا لن ندع أنفسنا، بطريق مباشر ولا غير مباشر، بأي إيحاء أو تواطؤ أو تملق أو ترهيب، أن نُفرَّق أو نُستمال عن هذا الاقتران المبارك الموالي؛ ولن نضع أي عائق أو مانع مما قد يوقف أو يعطل أي قرار يُرى، بالرضى المشترك، أنه يفضي إلى غايات صالحة كهذه؛ بل على العكس سنسعى بكل الوسائل المشروعة إلى تقدمه ونشره: وإن عُرض علينا، قولا أو كتابة، أي اقتراح خطر مفرِّق من هذا القبيل، فإننا، وكل واحد منا، إما نقمعه، وإما، إن اقتضت الحاجة، نكشفه في الحال، لكي يُتدارك في حينه. ولسنا نخشى الافتراءات الدنيئة بالتمرد أو التآمر أو أي شيء آخر مما يريد خصومنا، بمكرهم وخبثهم، أن يلصقوه بنا؛ إذ إن ما نفعله قائم على سند وثيق كهذا، وصادر عن رغبة غير

مصطنعة في صون عبادة الله الحقيقية، وجلال ملكنا، وسلام المملكة، لأجل السعادة المشتركة لنا ولذريتنا. ولأننا لا نستطيع أن نرجو بركة الله على مساعينا، ما لم نقرن بمجاهرتنا واكتتابنا حياة وسيرة كما يليق بمسيحيين جددوا عهدهم مع الله؛ فلذلك نعد بأمانة، عن أنفسنا، وعن أتباعنا، وعن كل من هم تحت أيدينا، في العلن وفي بيوتنا الخاصة وفي سيرتنا الشخصية على السواء، أن نجتهد في أن نحفظ أنفسنا داخل حدود الحرية المسيحية، وأن نكون للآخرين قدوة صالحة في كل تقوى ورزانة وبر، وفي كل واجب علينا لله وللناس.

ولكي يُحفظ اتحادنا واقترانا هذا بغير نقض، نستشهد الله الحي، فاحص قلوبنا، الذي يعلم أن هذه هي رغبتنا الصادقة وعزمنا غير المصطنع، كما سنجيب يسوع المسيح في اليوم العظيم، وتحت طائلة غضب الله الأبدي، والعار، وفقدان كل كرامة واعتبار في هذا العالم: متضرعين إلى الرب بكل اتضاع أن يقوينا بروحه القدوس لهذه الغاية، وأن يبارك رغباتنا ومساعينا بنجاح سعيد؛ لكي يزدهر الدين والعدل في البلاد، لمجد الله، وكرامة ملكنا، وسلامنا جميعا وتعزيتنا. وشهادة على ذلك قد اكتتبنا بأيدينا في كل ما تقدم.

رابعا ـ إعلان سنة ١٦٣٩

إذ قد فُصل الآن في البند من هذا العهد الذي أُحيل عند الاكتتاب الأول إلى المجمع العام ليفصل فيه؛ وإذ أُعلن بذلك غير شرعي في هذه الكنيسة كلٌّ من مواد بيرث الخمس، وحكم الكنيسة بالأساقفة، والوظائف المدنية وسلطة رجال الكنيسة، للأسباب والأسس المتضمنة في قرارات المجمع العام، فإننا نكتتب بحسب الفصل المذكور آنفا.

© 2026 Westminster 1647 :: https://westminster1647.com/ar/correo